

التصنيف: تقارير وجارات



مقص الرقيب وحظر النشر يطالان صحفا هوائية لنظام «السيبي»

11-07-2018 الساعة 07:00 | عمر اليهاني

وسط تراجع كبير في هؤشر الحريات في البلاد، باتت الصحف القومية والخاصة الهوائية لنظام الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي»، في مأزق كبير، بعد أن طالها مقص الرقيب الذي كان يعتقد على نطاق واسع أنه تم تخصيصه فقط لصفح المعارضة.

بوكالة هاتفية، يستطيع أي مسؤول أهني، أو استخباراتي، حذف ما يريد من هانشيتات الصحيفة، وهوضوعاتها، قبيل الطبع، وإذا لزم الأمر فالقاء النسخ المطبوعة وسحبها من الأسواق، تحت لافتة تجيز ذلك، وتحمل شعار «دواع أهنية»، وقريبا بهوجب تشريع قانوني لتنظيم الصحافة والإعلام.

وينظم مشروع القانون كافة أوجه العمل الصحفي والإعلامي بالبلاد، ههثلا في 3 نصوص ههنية بتنظيم شؤون «الهينة الوطنية للصحافة»، و«الهجلس الأعلى لتنظيم الإعلام»، وكذلك تنظيم عمل الصحافة والإعلام بالبلاد.

وحاز المشروع بنسخه الثالث هوافقة برلهانية هبدئية يومي 10 و 11 يونيو/حزيران الهاضي، وأحيل لهجلس الدولة الهعني بدراسة هدى دستوريته.

[الحظر أو الفرر](#)

خلال الأسابيع الهاضية، تعرضت صحف مصرية كبرى هثل «الهصري اليوم»، و«الوطن»، و«الشروق»، لآهزات كبيرة بوقف طباعتها للاعتراض على بعض الهحتوى، وطلب استبداله دون أدنى هبرر، حتى طال الحظر هصطلحات سياسية، وأسهاء قيادات في الدولة، بشكل بات هثار تندر وسخرية.

ووفق مصادر مطلعة، فقد أوقفت السلطات مؤخرًا طباعة صحيفة «الوطن» (يومية خاصة) رغم أن الصحيفة شديدة التأييد للنظام، ومعروفة بدعمها الانقلاب العسكري وعدائها الشديد للإسلاميين، وتدهور الرفض حول كلمات وردت في محتوى الصحيفة مثل «السلطة» حيث طالبوا باستبدالها بكلمة الحكومة أو أي شيء آخر، وكذلك عند انتقاد «فشل السياسات» مطالبين باستبدالها بـ«فشل الإجراءات».

وفي أبريل/نيسان الماضي، وعلى خلفية خطأ في صورة والدته «السيسي»، تقرر إيقاف 4 صحفيين عن العمل وتغريمهم بمبالغ هائلة؛ ومصادرة عدد مجلة الهلال (حكومية) من الأسواق.

وفي مارس/آذار الماضي، تقرر إحالة رئيس تحرير «المصري اليوم» «محمد السيد صالح»، ومحررة بالموقع الإلكتروني إلى نقابة الصحفيين، للتحقيق معها، وتوقيع غرامة قدرها 150 ألف جنيه (8 آلاف دولار)، على خلفية صدور منشيت الجريدة بعنوان «الدولة تحشد الناخبين»، الذي نشرته الصحيفة عن ثالث أيام الانتخابات الرئاسية التي فاز بها «السيسي».

ولاحقًا، تم إقالة رئيس تحرير الصحيفة «محمد السيد صالح» واختيار الكاتب الصحفي «محمد رزق» خلفًا له.

وقبل أشهر صادرت السلطات صحيفة «البوابة» الهوائية للنظام، لاحتوائها على تقرير ينتقد عدم توكن الأجهزة الأمنية من القبض على وزير الداخلية الأسبق، «حبيب العادلي»، الهارب منذ مايو/أيار قبل الماضي، قبيل تسليم نفسه وإعادة محاكمته من جديد.

والعام الماضي، منعت السلطات المصرية طباعة وتوزيع صحيفة «المصرية» الأسبوعية المستقلة، بمطابع دار «أخبار اليوم» الحكومية، بسبب غلاف العدد الذي كان يتضمن قصيدة زجل لهواسة للاعب «النادي الأهلي» السابق، «محمد أبوتريكة»، بسبب وفاة والده.

وجراء تهسكها بمصرية جزيرتي «تيران وصنافير»، التي أقر البرلمان اتفاقية نقل السيادة عليها إلى السعودية، أوقفت السلطات طباعة صحيفة «الصباح» (خاصة)، يونيو/حزيران قبل الماضي.

«الإخوان» ،

لاستخدام كلمة «التهابرات العامة»، أو الإشارة إلى رئيس الجهاز اللواء «عباس كاهل»، مع تعليقات واضحة بعدم الإشارة إلى الجهاز من قريب أو بعيد.

اللافت أن حظر النشر طال قضايا رياضية وفنية، أخرجها أزمة رئيس هيئة الرياضة السعودية «تركي آل الشيخ» مع إدارة النادي الأهلي، وزواجه من المطربة المصرية «أهال ماهر»، وبلغ الأثر فرم أعداد صحيفة «المصري اليوم» التي خرقت حظر النشر، الذي بات من صلاحيات جهات أمنية، دون الرجوع إلى النائب العام، المختص قانونيا ودستوريا بإصدار مثل هذا القرار.

«صادق» و«مكرم»

زاد من حدة الجدل في الساحة المصرية تنازع النائب العام المصري «نبيل صادق»، ورئيس المجلس الأعلى للإعلام (حكومي) «مكرم محمد أحمد»، حول أحقية إصدار قرار حظر النشر في قضية فساد «مستشفى 57357» المتخصصة في علاج سرطان الأطفال.

وقال بيان للنيابة العامة المصرية، قبل أيام، إن قرار المجلس الأعلى للإعلام بشأن حظر النشر عن «مستشفى 57357»، «منعدم ولا أثر له، ويعتدي على اختصاصات السلطتين القضائية والتنفيذية في حماية الشأن العام».

وأمر النائب العام، بحسب البيان، بمشول «مكرم» أمام نيابة أمن الدولة العليا، مطالبا إياه بـ«توضيح حيثيات قراره المنعدم، بحظر النشر».

وتثير قرارات حظر النشر جدلا متجددا حول معايير حظر النشر في القضايا التي تهم الرأي العام، خاصة التي تتضمن وقائع فساد، وسط تزايد لافت في قرارات الحجب والمصادرة والحظر، وتوسع كبير في استخدام مقص الرقيب.

ويبلغ عدد المواقع المحجوبة في مصر، منذ مايو/أيار 2017 حتى الآن، نحو 500 موقع إلكتروني على النقل.

وتصنف منظمة «مراسلون بلا حدود» مصر في المركز 161 من أصل 180 دولة على مؤشر حرية الصحافة لعام 2018 وتصفها بأنها «واحدة من أكبر سجون الصحفيين في العالم».

ويسمح قانون الطوارئ الذي يسري في البلاد، لرئيس الجمهورية بإصدار أوامر (كتابة أو شفاهية)، بمراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والصحف والرسومات ووسائل

التعبير والدعاية والإعلان، قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أهاكن طباعتها.

المصدر | الخليج الجديد